واقع النظام الضريبي في العراق وامكانية التطوير 2021

م.م.سيف الدين عماد احمد رؤوف
كلية اقتصاديات الاعمال
جامعة النهرين

م.علاء حسين علوان الشافعي
كلية اقتصاديات الاعمال
جامعة النهرين

P: ISSN : 1813-6729
E : ISSN : 2707-1359
http://doi.org/10.31272/JAE.44.2021.127.10

تأريخ أستلام البحث : 2020/12/1
مقبول للنشر بتأريخ : 2021/2/9

المستخلص:

ان النظام الضريبي يمثل العمادة المالية للدول غير النفطية لان من خلاله تحقق تلك الدول الايرادات الضريبية التي تساهم في عملية التنمية المجتمعية من خلال تطبيق القوانين الضريبية على المجتمع، اما في الدول النفطية مثل العراق فنجد مساهمة الضرائب في تمويل النفقات العامة لا يمثل الا نسبة ضعيفة لاعتمادها كليا على ايرادات النفط، ويعاني النظام الضريبي العراقي من قصوره في تحقيق تمويل النفقات العامة فتقدر نسبة ايرادات الهيأة العامة للضرائب بما يعادل (1%-8%) من مجموع الايرادات، الأمر الذي اثر سلبا على النظام الضريبي العراقي، واستند البحث على فرضية رئيسة مفادها ان تحديد المشاكل التي تواجه النظام الضريبي في العراق ووضع المقترحات المنطقية لمعالجتها سيؤدي الى تحقيق الهدف المالي للضريبة ، وتوصل البحث الى عدة استنتاجات ابرزها ان النظام الضريبي لا يسهم بتمويل القدر الكافي في الانفاق العام ، وكانت ابرز توصيات البحث ضرورة وضع نظام جديد لادارة الضريبة يطبق على كل القوانين الضريبية مع مراعاة خصوصية كل ضريبة.

الكلمات الافتتاحية: الايرادات الضريبية، تطوير النظام الضريبي، التهرب الضريبي.

مجلة الادارة والاقتصاد
العدد 127 / اذار/ 2021
الصفحات : 163-152

المقدمة:

تعد عملية تطوير النظام الضريبي ضرورية في اقتصاديات العالم كافة كي تكون الانظمة الضريبية ذات فعالية في عملها (كون القوانين والتعليمات) التي تطبق في مدة زمنية تكون غير ذات جدوى في مدد لاحقه ولابد من مراجعتها وتطويرها بما يخدم نجاح العمل الضريبي باستعمال اساليب حديثة لتطوير النظام الضريبي، ولذلك فقد تم دراسة واقع النظام الضريبي في العراق وتحليله لتشخيص مواطن القوة والضعف فيه واقتراح ما يمكن اقتراحه لتطويره لجعله ملائماً ومحفزا لعمليات التطوير والتحديث والتنمية والاصلاح، وقد توصل الباحثان الى ضرورة تطوير النظام الضريبي ومعالجة معوقاته من خلال تعديل الدستور و تعديل القوانين ونشر الوعي الضريبي.

مشكلة البحث:

تعد الضرائب من الادوات البارزة في تمويل الموازنة العامة للدول التي تستعملها في تمويل النفقات العامة اذ يتاثر هذا المورد بطبيعة النظام الضريبي في العراق والذي يعد من الانظمة القاصرة عن تحقيق ذلك كونه غير قادر على تلبية الموازنة بنسبة تتراوح ما بين (1%-8%) في حين تتمكن الضرائب من تمويل موازنات بعض الدول غير النفطية بنسبة (50%-70%) من موازناتها.

فرضية البحث:

يستند البحث على فرضية رئيسة مفادها ان تحديد المشاكل التي تواجه النظام الضريبي في العراق و وضع المقترحات المنطقية لمعالجته سيؤدي الى تحقيق الهدف المالي للضريبة في زيادة حصيلة الإيراد الضريبي وبالتالي زيادة إيرادات الدولة لدعم مرحلة الإصلاح.

هدف البحث:

دراسة واقع النظام الضريبي في العراق وتحليله لتشخيص مواطن القوة والضعف فيه واقتراح ما يمكن اقتراحه مستقبلا لجعله ملائماً ومحفزاً لعمليات التطوير والتحديث والتنمية والاصلاح.

اهمية البحث:

ان النظام الضريبي لأية دولة يعد مصدراً مالياً مهما لا يمكن الاستغناء عنه مهما بلغ الاقتصاد درجة من التطور فتبقى الضرائب مصادر مالية مهمة في معالجة الازمات الاقتصادية عند حدوثها.

حدود البحث المكانية: الهيئة العامة للضرائب.

منهجية البحث:

تناول المبحث في المحور الاول مفهوم النظام الضريبي وانواع الضرائب في العراق اما المحور الثاني فقد تناول معوقات وتحديات التي تواجه النظام الضريبي اضافة الى مساهمة الايرادات الضريبية في الموازنة العامة للدولة، اما المحور الثالث فقد تناول المقترحات التي تؤدي الى تطوير النظام الضريبي في العراق وتوصل الباحثان الى مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات التي تعزز من تطوير عمل النظام الضريبي العراقي عند الاخذ بها.

المحور الاول: النظام الضريبي وانواع الضرائب في العراق:

اولاً: مفهوم النظام الضريبي واهدافه:

ان المفهوم الواسع للنظام الضريبي يتمثل بمجموعة من العناصر الايدولوجية واقتصادية و فنية و التي يؤدي تركيبها الى كيان ضريبي معين، والمفهوم الضيق والذي يمثل مجموعة من القواعد القانونية والفنية التي تمكن من الاستقطاع الضريبي في المراحل المتتالية ابتداءاً من التشريع الضريبي الى القطع والتحصيل[1]، كما عرف النظام الضريبي (على انه مجموعة من

[1] البطريق، يونس احمد، النظم الضريبية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2003، ص 19.

الضرائب التي يراد اختيارها وتطبيقها في مجتمع معين على مدة زمنية محددة لتحقيق اهداف السياسة الضريبية للمجتمع)[2] وكذلك عرف النظام الضريبي من قبل بعض الباحثين في مجال المالية العامة على انه (مجموعة الضرائب التي يفرضها القانون في دولة ما خلال مدة زمنية معينة من تاريخها الاقتصادي الوطني وهو يعمل في ظل حركة الاقتصاد في الدولة ويتقرر بقواعد قانونية تعد جزءاً لا يتجزأ من النظام القانوني للدولة) [3]

ويهدف اي نظام ضريبي الى تعظيم الحصيلة الضريبية التي تمول الموازنة العامة مع ضمان تحقق العدالة الضريبية، ووضع الاساليب المناسبة الحديثة لتحصيل الضرائب، ومنع محاولات الغش والتهرب الضريبي في ظل وجود نظام ضريبي سليم عبر اصلاح ضريبي علمي واقعي تقوم بتطبيقه إدارة ضريبية فعالة تمثل حلقة وصل بين المكلفين والنظام الضريبي.[4]

ثانياً: انواع الضرائب في العراق:

يتألف الهيكل الضريبي العراقي بشكل عام من نوعين من الضرائب هما:

1- الضرائب المباشرة:

تفرض بشكل مباشر على الدخل و رأس المال وتستقر على المكلف ولا يستطيع نقل عبئها الى الاخرين والضرائب المباشرة في العراق نوعين هما:

أ- الضرائب على الدخل:

- ضريبة الدخل: تفرض على الارباح الناجمة عن التصرف بالأموال غير المنقولة وحق التصرف فيها وكذلك الارباح الناجمة عن كسب العمل والمهن الحرة من رواتب ومخصصات يتسلمها المكلف من القطاع الخاص او العام او بدل ايجار الاراضي الزراعية وكل ربح ينجم لشخص لم يخضع لضريبة اخرى في مدة معينة عرفها القانون وينظم هذه الضريبة قانون ضريبة الدخل العراقي رقم (113 لسنة 1982) النافذ.

- ضريبة العقار: تفرض هذه الضريبة على دخل المكلف العقاري وهو مجموع الايراد السنوي عن العقار والعرصات التي يملكها في العراق عدا السكن التي يشغله المكلف، وينظم هذه الضريبة في العراق قانون رقم (162) لسنة (1959) وقد ادخلت تعديلات عديدة على هذا القانون كان ابرزها التعديلين الاخيرين فقد صدر القانون المرقم (66) لسنة (2001) والذي فرض ضريبة عقار اساسية بنسبة (10%) من الايراد السنوي وضريبة عقار اضافية تبدا بنسبة (5%) وتنتهي بنسبة (20%) اما التعديل الثاني والذي جاء بموجب امر السلطة الائتلاف رقم (49) لسنة (2004) فقد فرض ضريبة نسبية مقدارها (10%) من العائدات السنوية لجميع الاملاك العقارية.

ب- الضرائب على رأس المال:

تفرض على قيمة ثروة المكلف كلها او بعضها وعادة تكون اسعارها منخفضة مما يسمح بالتشجيع على تكوين وتراكم الثروات.

- ضريبة العرصات: حددت المادة الاولى من قانون العرصات الاراضي الواقعة ضمن حدود امانة بغداد والبلديات في مركز المحافظات والاقضية والنواحي سواء كانت مملوكة او موقوفة او مفوضة بالتسجيل العقاري او ممنوحة باللزمة وذلك لم يكن مشيدا عليها بناء صالح للسكن او لأي غرض من اغراض الاستثمار. وان عين حدود العرصة التي تخضع للضريبة داخل حدود امانة بغداد والبلديات وعلَية فان اية عرصة تقع خارج هذه الحدود لن تخضع للضريبة وهذا يقود الى ضيق شديد في وعاء هذه الضريبة اذ من المتعذر توقع الكثير منها ايرادا مع سعرها النسبي المتدني (2%) ينظم احكامها قانون ضريبة العرصات رقم (26) لسنة (1962).

2- الضرائب غير المباشرة:

يدفعها المكلف ثم ينقل عبئها الى شخص آخر اذ عادة ما تفرض على اوعية تمتاز بعدم الاستقرار كالسلع المنتجة المصدرة او المستوردة مما يقع عبئها على المستهلك بصورة نهائية وبصورة غير مباشرة[5]. وتزداد اهمية الضرائب غير المباشرة بسب

---

[2] دارز، حامد عبد المجيد، مبادئ المالية العامة، مركز الاسكندرية للكتاب، الاسكندرية، مصر، 2000، ص19.

[3] دويدار، محمد في نظرية الضريبة والنظام الضريبي مع قراءة خاصة للقانون الضريبي اللبناني، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، 1999، ص113.

[4] محمود جمام، النظام الضريبي واثره على التنمية الاقتصادية، اطروحة دكتوراه مقدمة الى جامعة محمود منتوري، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسير، 2009، ص 112.

[5] ادم سميث، القيمة المضافة، دراسة مترجمة من قبل سالم ناجي، 2001، ص 2-5.

الخصائص التي تتصف بها اقتصاديات البلدان فضلا عن ارتفاع مساهمتها التمويلية قياساً بالضرائب المباشرة وان ابرز الضرائب غير المباشرة:

أ- الضرائب على الاستهلاك

- الضرائب الكمركية: تفرض على كل ما يخص انتقال السلع والخدمات من الدولة أو اليها عبر الحدود وان وجود هذه الضرائب يعتمد اساساً على وجود التجارة الخارجية ولذلك يطلق عليها ايضا التعريفة الكمركية. وفي العراق ينظم احكامها قانون التعريفة الكمركية العراقي رقم (7) لسنة (1957) المعدل، وقد تم ايقاف العمل به واستبدلت الضريبة الكمركية بضريبة اعمار العراق التي فرضت بموجب أمر سلطة الائتلاف المؤقت رقم (28) لسنة (2003) الذي فرض مبلغ (5%) على اجمالي الاستيرادات عدا الغذاء والدواء اذ يختص قانون الكمارك بتوضيح الاحكام العامة الضريبية اما قانون التعريفة الكمركية فيبين اقسام السلع المختلفة وطبيعة الضريبة المفروضة لكن في الوقت الحاضر وبسبب تحسن الدخول انتفت الحاجة الى مثل هذه الضريبة.

- الضرائب على الانتاج: تفرض على بعض المواد المنتجة محلياً وعلى الغالب تستعمل الدولة الإعفاءات منها لأغراض تنموية اقتصادية او اجتماعية تنظم أحكامها مجموعة من القوانين الضريبية.[6]

- ضريبة المبيعات: فرضت هذه الضريبة في العراق بموجب القرار رقم (36) لسنة (1997) اذ نصت المادة الاولى منه تفرض ضريبة تسمى ضريبة المبيعات بنسبة (10%) على اقيام جميع الخدمات التي تقدمها فنادق ومطاعم الدرجتين الاولى والممتازة وقد حددت التعليمات في المادة الاولى منها تولي الهيئة العامة للضرائب مسؤولية شعبة ضريبة المبيعات مسك السجلات الخاصة بأسماء المرافق السياحية المشمولة.

ب- الضرائب على التداول:

مبالغ مالية تدفع للدولة مقابل خدمة معينة تؤديها للمكلف مثل رسوم الطوابع[7] ويطلق عليها الرسوم وتنظم احكامها بواسطة القانون ذي العدد (١٦) لسنة (1974) النافذ وتعديلاته.

المحور الثاني: عناصر النظام الضريبي وخصائصه ومؤشرات الضريبة على الدخل في العراق:

اولاً: عناصر النظام الضريبي في العراق:

تتكون عناصر اي نظام ضريبي من:

1- التشريع الضريبي: صياغة لمبادئ وقواعد الضريبة في شكل قوانين من أجل تحقيق الاهداف التي حددت من اجلها الضرائب، ينبغي أن تتم صياغة التشريع الضريبي بشكل جيد لسد منافذ التهرب او التجنب أمام المكلف اذ يشمل القوانين التي تصدرها الحكومة لفرض الضرائب وتحصيلها والاعتراض عليها والغائها حيث لا ضريبة الا بقانون.[8]

2- الادارة الضريبية: احد أطراف العلاقة الضريبية، ويقع على عاتقها تحصيل المبالغ الضريبية من المكلفين وتوريدها للخزينة العامة في مواعيدها المحددة قانوناً [9] اي أن الإدارة الضريبية تتولى بشكل رئيس عملية التحاسب الضريبي وتكون معنية بشكل مباشر بتطبيق الأحكام القانونية الخاصة بالضريبة.

3- الجهاز القضائي: يعد ركناً اساساً من النظام الضريبي لأنه يقوم بوظيفة الرقابة القضائية وسلامة تطبيق التشريع الضريبي وتحقيق العدالة الضريبية وأيضا يعد الجهة التي تتولى الفصل في المنازعات الضريبية التي قد تنشا بين المكلفين والإدارة الضريبية وينبغي ان يتمتع هذا الجهاز بالاستقلال والحياد التام كي يكون بعيدا عن تأثيرات الادارة التنفيذية.[10]

---

[6] علاء حسين مونس العبودي، تحليل اتجاهات السياسة الضريبية في العراق ودورها في تحديد مسار الحصيلة الضريبية للسنوات (١٩٩٠ م - ٢٠١٠ م) (بحث تطبيقي في الهيئة العامة للضرائب)، مقدم إلى مجلس المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية – جامعة بغداد كجزء من متطلبات نيل شهادة الدبلوم العالي (المعادل للماجستير) في الضرائب، 2015، ص 101.

[7] رائد ناجي أحمد، المالية العامة والتشريع المالي، مطبعة العاتك، القاهرة، 2012، ص 197.

[8] واكواك عبد السلام، فعالية النظام الضريبي في الجزائر، رسالة ماجستير، 2011، ص 5.

[9] عبد الغفور، حسام فايز احمد، " اثر العلاقة بين المكلف والادارة الضريبية في التحصيل والجباية، رسالة ماجستير جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2008، ص 29.

4- المكلف: يسمى ايضاً الممول او دافع الضريبة وهو الشخص (سواءأ كان طبيعياً ام معنوياً) الذي تفرض عليه الضريبة بموجب القانون الضريبي ومن ثم يتوجب عليه دفعها الى السلطات الضريبية. ولكي تكون سياسة ذات كفاءه تحقق اهدافها ينبغي ان يتمتع هؤلاء بوعي ضريبي عال يقدرون من خلاله اهمية توفير الاموال اللازمة للحكومة لتقوم بوظائفها.
5- التحاسب الضريبي: عنصر من عناصر النظام الضريبي يختص بتنفيذ احكام التشريع الضريبي كونه الجزء المعني بتنفيذ الاحكام التشريعية المتضمنة للسياسة الضريبية والسعي لتجسيدها في واقع الحياة. وتتم المحاسبة الضريبية في اتجاهين أولهما الطرف الممول حيث يتم اعداد الاقرارات الضريبية وثانيهما طرف الإدارة الضريبية اذ يجب ان يمتاز هؤلاء الاشخاص بالمعرفة والخبرة لكي يتمكنون من فحص إقرارات الممولين.

ثانياً: خصائص النظام الضريبي في العراق:

يمكن ان نحدد خصائص النظام الضريبي بما يأتي:
1- انخفاض في الحصيلة الضريبية، حيث انها قد لا تتعدى في المتوسط عن (15%) من الدخل القومي في حين تصل في العديد من الدول المتقدمة إلى ما يزيد عن (30%) من الدخل القومي.[11] ويرجع سبب هذا الانخفاض الى انخفاض كل من الدخل القومي ومتوسط دخل الفرد وكذلك عدم كفاءة الادارة الضريبية واجهزتها وتدني الوعي الضريبي.
2- الجمع بين الضرائب المباشرة وغير المباشرة، عن طريق فرض ضرائب مباشرة على الدخل و رأس المال، وكذلك فرض ضرائب غير مباشرة مثل الرسوم الجمركية ورسم الطابع.[12]
3- ارتفاع مستوى السماحات الضريبية ومبالغ نقدية غير خاضعة للضريبة بنص قانوني، تمنح للمكلف لتوفير الحد الأدنى اللازم للمعيشة ولمواجهة الأعباء العائلية.[13]
4- تدني كفاءة الادارة الضريبية مقارنة بالدول المتقدمة واعتمادها على اساليب وطرق مختلفة في تحديد الوعاء الضريبي وعدم قدرتها على الوصول الى اغلب الاوعية الضريبية.[14]
5- كثرة الإعفاءات إذ نلاحظ توسع المشرع العراق بالإعفاءات بهدف القضاء على الأثر السلبي للضرائب اقتصادياً و اجتماعياً.[15]
6- يتميز القانون الضريبي العراقي بكثرة التعديلات التي طرأت علية.
7- وجود حالات التهرب الضريبي الناجم عن أسباب اقتصادية وأدارية وتشريعية واجتماعية.
8- عدم وجود ضريبة على الثروة أياً كان شكلها باستثناء حالة وفاة الفرد إذ تخضع ثروته لضريبة التركات التي ألغيت منذ عام 1994.[16]

ثالثاً: مؤشرات اسهام الايرادات الضريبية الى الانتاج المحلي الاجمالي والانفاق:

1- مساهمة الضرائب في الناتج المحلي الاجمالي:

يعد النفط الخام احد ابرز الانشطة الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الاجمالي للاقتصاد العراقي الذي يتصف بانه اقتصاد احادي الجانب يعتمد على ايرادات النفط في توليد الدخل بشكل اساسي والذي يمثل مصدر التمويل الرئيس للموازنة العامة للدولة بشقيها الجاري والاستثماري. ومن خلال الجدول (1) ادناه يتضح لنا كمية النفط الخام المصدر الذي قد وصل الى حوالي (1186410000)[17] برميل في عام (2016) وبأنتاج قدره (1524112000) برميل في العام نفسه، وبالتالي كانت قيمة النفط المصدر حوالي (42710760000 دولار) باعتبار ان (36) دولار هو سعر البرميل الواحد للعام نفسه.

---

[10] علاء فريد عبد الأحد، المعيار المحاسبي الدولي 21 والقاعدة المحاسبية 21 رؤية للتحول (من التحاسب الضريبي الى المحاسبة الضريبي) مجلة دورية نصف سنوية تصدر عن كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، 2014، ص 206.
[11] حسين جواد، واقع السياسة الضريبية في العراق، ومتطلبات الإصلاح الضريبي، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى جامعة ألبصره، 2006، ص 10.
[12] فاطمه عبد جواد، ناجحة عباس علي، الاثار الاقتصادية للضرائب في العراق للمدة (1971-2005) (من وجهه نظر احصائية)، بحث مقدم المؤتمر العلمي الضريبي لوزارة المالية، 2006، ص 5.
[13] علي طالب شهاب، النظام الضريبي في العراق (الواقع والتحديات)، بحث منشور، مجلة العلوم الاقتصادية، البصرة 2011.
[14] طلال محمد علي، هيثم علي محمد، المحاسبة والتحاسب الضريبي (الاساسيات والمفاهيم والتطبيقات)، دار الكتب والوثائق، بغداد، 2012، ص 52.
[15] فاطمه عبد جواد، ناجحة عباس علي، مصدر سابق، ص 5.
[16] علاء حسين مونس العبودي، مصدر سابق، ص 78.
[17] العزاوي واخرون، اثر الموازنة التقديرية على الحصيلة الضريبية الفعلية للفترة (2014 – 2016)، مجلة جامعة جيهان/ اربيل، العدد 2 (جزء c)، ص 355.

بينما حققت الحصيلة الضريبية زيادة ملحوظة في الإيرادات السنوية وخلال مدة الدراسة (2014-2016) وهي كما يأتي (1465261، 1723688، 3408420) مليون دينار وعلى التوالي بينما حقق الناتج المحلي الإجمالي مع النفط بالأسعار الجارية انخفاضاً ملحوظاً ليصل إلى (258900600) مليون دينار عام (2014) والى (191715800) مليون دينار عام (2015) ثم تلاه تزايد بشكل نسبي في عام (2016) ليصل إلى حوالي (196536300) مليون دينار، ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى انخفاض أسعار النفط عالمياً بسبب تباطؤ الاقتصاد العالمي ووفرة المعروض وتراجع الطلب على الطاقة في العالم مع ما رافقه ذلك من زيادة إيرادات الحصيلة الضريبية بشكل نسبي ليصل إلى (1465261) مليون دينار عام (2014) و(1723688) مليون دينار عام (2015) لتصل عام (2019) الى (3408420) مليون دينار كما يتضح من الجدول (2) مما رافق ذلك من انخفاض في معدلات الاستثمار، فقد ادى كل ذلك الى التأثير سلباً في الاقتصاد العراقي الذي يعتمد بشكل كلي على إنتاج وتصدير النفط الخام إلى الخارج في اقتصاده وتمويل موازنته العامة وهذا ما نلاحظه بشكل واضح في انخفاض الناتج النفطي. وهنالك عوامل أخرى من بينها زيادة الإنفاق العسكري والتهديدات التي تتعرض لها المنشآت النفطية بسبب الحرب على المجاميع الإرهابية، مما جعل هذا التأثير قوياً في الاقتصاد العراقي.

جدول(1)

يوضح إيرادات الضرائب للناتج المحلي الإجمالي مع وبدون النفط ونسبة المساهمة

(2014–2016) (مليون دينار)

السنوات	ايرادات الضرائب المباشرة	الناتج المحلي بدون النفط	مساهمة الضرائب الى الناتج المحلي بدون النفط	الناتج المحلي الاجمالي	مساهمة الضرائب الى الناتج المحلي
2014	1465261	141960500	1.03%	258900600	0.65%
2015	1723688	130088900	1.32%	191715800	0.89%
2016	3408420	136596100	2.49%	196536300	1.73%

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط – مديرية الحسابات القومية والهيئة العامة للضرائب.

2- مساهمة الضرائب في الإنفاق التشغيلي والإنفاق الاستثماري الحكومي:

من الجدول (2) نلاحظ ان هناك انخفاضاً متذبذباً في نسبة مساهمة الضرائب الى الإنفاق التشغيلي الحكومي السنوي لتصل إلى أدنى نسبة في مدة الدراسة وهي (1.19%) وفي عام (2015) بلغت نسبة (2.09%) وهي الأعلى نسبة فيما انخفضت هذه الى (1.73%) بينما كانت نسبة الضرائب المباشرة الى الإنفاق الاستثماري الحكومي في مدة الدراسة هي (2.54%، 4.70%، 7.22 %).

جدول(2)

يوضح نسب الضرائب المباشرة الى الإنفاق التشغيلي والاستثماري الحكومي

(2014 -2016) (مليون دينار)

السنة	ايرادات الضرائب المباشرة	الانفاق التشغيلي الحكومي	نسبة مساهمة الضرائب الى الانفاق التشغيلي الحكومي	الانفاق الاستثماري الحكومي	نسبة مساهمة الضرائب الى الانفاق الاستثماري الحكومي
2014	1465261	78000000	1.19%	36581000	2.54%
2015	1723688	52000000	2.09%	23100000	4.70%
2016	3408420	80149000	1.73%	19187000	7.22%

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط، دائرة الاستثمار الحكومي في الجهاز المركزي. وزارة المالية، دائرة الموازنة.

رابعاً: المعوقات التي تواجه تطور النظام الضريبي العراقي:

تعاني النظم الضريبية بشكل عام من ضعف في الايرادات وعدم تنوع الاوعية الضريبية في معظم البلدان النامية، ومنها العراق، نظراً لكثرة التحديات والمعوقات التي تواجه تفعيل السياسة الضريبية كرافد للموازنة واداة لتحفيز النمو والاستقرار الاقتصادي في العراق، ويمكن تلخيص ابرز المعوقات التي تكبح تطور النظام الضريبي في العراق كما يأتي:[18]

1- الاعتماد على النفط في تمويل الموازنة والاقتصاد وبالتالي ضعف الحافز على تفعيل الضرائب كمورد بديل لتمويل الانفاق العام لأغراض سياسية واجتماعية بالعادة.
2- ضعف الادارة الضريبية في تحصيل الضرائب ادى الى تراجع الايرادات الضريبية نظرا للنقص الحاد في المعلومات والبيانات اللازمة لحصر المكلفين بدقة وانتشار الفساد المالي والإداري في كافة الحلقات الادارية للجهاز الضريبي. فضلا عن كثرة الاعفاءات والحوافز الضريبية التي شهدها العراق، بشكل عشوائي وغير مدروس، لاسيما بعد العام (2003).
3- ضعف النظام الرقابي شكل عائقاً امام تطور وانطلاق النظام الضريبي في البلد، سواء كان ذلك على مستوى الرقابة الخارجية (ديوان الرقابة المالية) او على مستوى الرقابة الداخلية (الرقابة التدقيقية) التي تقوم بها الادارة الضريبية على حسابات المكلفين وعمليات التحصيل الضريبي. وقد اسهم انعدام الدورية والاستمرارية في اجراء التدقيق اللازم في المؤسسات المذكورة في تفاقم عمليات التهرب الضريبي وبشكل كبير.
4- غياب البيانات المحاسبية لدى القطاع الخاص زاد من صعوبة تقدير ارباح المشروعات، فضلا عن انتشار العديد من القطاعات غير المنظمة والبعيدة عن الرقابة (مثل أصحاب المهن الحرة والحرف)، مما يسهم في ضياع جزء كبير من الايرادات الضريبية الممكنة.
5- ضعف دور الجوانب الفنية الى تراجع الايرادات الضريبية اذ يعاني معظم العاملين في الجهاز الضريبي من تدني المستوى العلمي وضعف مستويات المهارة والتدريب.
6- تدني المستوى الثقافي والوعي المجتمعي بأهمية الضرائب ودورها في رفع مستوى الخدمات نظراً لفقدان الثقة بالحكومة وقدرتها على استغلال الايرادات الضريبية بشكل امثل، وقد عزز ذلك تكرار فضائح الفساد المالي والاداري التي شهدتها الحكومات العراقية المتعاقبة بعد العام (2003).
7- ان الضرائب الكمركية تعاني من تخلف في اجراءات الدفع والتقييم في المنافذ الحدودية واعتماد اطر العمل البدائية وهو ما اسهم بشكل كبير في انتشار الفساد المالي وأضعف من الرقابة الحكومية على اداء العاملين في هذه المنافذ. فضلا عن انتشار حالات التزوير لأوراق العديد من السلع المستوردة الى البلد لأغراض التهرب الضريبي من جهة ومخالفة القانون من جهة اخرى، كما هو الحال في ادخال سيارات دون الموديل وتثبيتها بموديلات حديثة مقابل مبالغ مالية تمنح للوسطاء ولبعض العاملين في هذه المؤسسة.[19]
8- ان النظام الضريبي العراقي رغم قلة القوانين الضريبية فيه إلا أنه يعاني من كثرة التعديلات فضلا عن كثرة الإعفاءات والسماحات التي تؤثر في الايرادات الضريبية ونلاحظ ان أهداف هذه الاجراءات الاقتصادية لا تتحقق في الغالب.[20]
9- يعد ضعف الإدارة الضريبية احد ابرز عوامل إعاقة تطبيق النظام الضريبة إذ تتصف هذه الإدارة في العراق بعيوب كثيرة منها استعمال أكثر من طريقه لتقدير الضريبة مثل طريقة الإقرارات وطريقة مسك السجلات المحاسبية الأمر الذي اثقل على موظف الهيأة العامة للضرائب والمكلف أيضا فهم قواعد وأسس كل طريقه بشكل دقيق ومبررات ووقت استعمال كل طريقه من جهة أخرى ولد أمكانية للتهرب الضريبي وانتشار الفساد الإداري في الهيأة العامة للضرائب والمديريات التابعة لها وبالتالي يعوق عملية تطبيق النظام .[21]

[18] https://almadapaper.net/sub/02-328/p19.htm
[19] http://fcdrs.com/economical/1085
[20] وزارة المالية العراقية، الدائرة الاقتصادية، اسباب التهرب الضريبي بالعراق، ص 13-14.
[21] حسين جواد كاظم، مصدر سابق، ص 116.

10- ان استعمال أساليب متخلفة في حصر الضرائب مثل أسلوب الحصر الجغرافي أي تشكيل لجان تقدير المسح الميداني لدخول المكلفين في رقعة جغرافية معينة يجعل عملية التقدير غير دقيقه ولاسيما مع اختلاف الأنشطة الاقتصادية للمكلفين[22]

11- تخلف الواقع العملي في النظام الضريبي العراقي واستخدام أسلوب العمل اليدوي لعدم وجود أساليب متطورة للعمل مثل الحواسيب الالكترونية الأمر الذي يسهل عمليات الخطأ في الأضابير الخاصة بالمكلفين أو فقدانها في بنايات فروع الهيأة العامة للضرائب التي تتسم بالقدم وضيق المساحات مع قلة في عدد الغرف بالغالب ما يربك عمل الموظفين ويسمح بتكدس المكلفين المراجعين لهذه الفروع الامر الذي يمكن من انتشار الفساد الإداري داخلها.[23]

12- مشكلة حجز الاموال التي تواجه المكلفين عند ترويج معاملاتهم فيما يتعلق بنقل ملكية عقاراتهم ووجوب التأكد من عدم شمول اطراف المعاملة بنظام حجز الاموال، علماً ان هذا القرار ليس من تخصص الادارة الضريبية وانما يتعلق بدائرة التسجيل فليس الادارة من تقوم بنقل الملكية للعقار.[24]

13- معاناة الوضع الاقتصادي العام في العراق من مشاكل اقتصادية نتيجة للسياسات الاقتصادية والسياسية للعقود السابقة أسفرت عن دخول العراق حالة من التضخم الركودي الأمر الذي قلل من مقدار الأنشطة الاقتصادية للمكلفين بدفع الضرائب بنسبه كبيرة وبالتالي انخفاض مقدرة المكلفين على دفع الضرائب مما قلل مقدار الضرائب الواجب جبايتها من جهة اخرى افقد الضرائب دورها كأداة من أدوات السياسة المالية تستطيع الدولة من خلالها ان توجه النشاط الاقتصادي بغية تحقيق الاستقرار الاقتصادي فضلاً عن ذلك فان الحروب التي خاضها العراق اثرت بشكل كبير في رغبة المكلفين في دفع الضرائب و مقدار الإيراد الضريبي.[25]

14- تغاضي بعض مؤسسات الحكومة عن إلزام المتعاقدين معها على تقديم سلامة موقفهم الضريبي وان التأخر في هذا سيعيق عملية تقدير دخول هؤلاء المتعاقدين بشكل دقيق وبالتالي عدم القدرة على تقدير الضرائب الواجبة عليهم بدقه الأمر الذي يؤثر سلباً في مقدار الضرائب الواجب جبايتها واتساع حجم ظاهرة التهرب الضريبي.[26]

15- ضعف دور الدولة على تطبيق القانون الضريبي نتيجة الوضع الأمني المتردي للبلد مما زاد من حالات التهرب الضريبي فضلاً عن ضعف الوعي الضريبي. إذ تشير اغلب الدراسات الميدانية إلى وجود ضعف بالوعي الضريبي لدى المكلفين يرجع لعدد من العوامل الاقتصادية التي تتمثل بالأساس بالظرف الاقتصادي المتردي للبلد بشكل عام فضلاً عن العوامل الإدارية والتشريعية التي تتمثل بقلة حملات التوعية الضريبية التي تنفذها وكذلك عدم قدرة التشريعات الضريبية على مواكبة التغيرات الاقتصادية والاجتماعية في البلد فضلاً عن العوامل السياسية التي تتمثل بالأساس بعدم عدالة الأنظمة السياسية الحاكمة.[27]

المحور الثالث: مقترحات تطوير النظام الضريبي العراقي:

مما سبق يتضح ان النظام الضريبي في العراق يعاني من كثير من المعوقات التي ينبغي معالجتها لتطوير هذا النظام والوصول الى نظام ضريبي جيد وكفء، بأفتراض عدم وجود الموارد النفطية في العراق أو في حالة نضوبها ولتكوين رؤية مستقبلية حول تطوير هذا النظام وجعله نظاما يحقق الهدف من فرض الضرائب وهو تحقيق الايردات الضريبية اللازمة لتمويل النفقات العامة من جهة، وضمان تحقيق العدالة الضريبية في عملية التحاسب الضريبي للمكلفين دافعي الضرائب من جهة اخرى نقترح الآتي:

1- بيان اهمية قوة مركزية الحكومة في المجتمع ووظيفتها الاساسية في مواجهة الانفاق الحكومي على المرافق العامة بما تجبيه من ضرائب توزع بها هذا العبء الشامل على المكلفين كافة حسب مقدرتهم المالية، ولو أفلح جميع المكلفين في التهرب من عبء الضريبة فكيف يتسنى للحكومة الانفاق على مرافقها العامة المختلفة.

[22] مصدر سابق، ص 118-119.
[23] مصدر سابق، ص 117.
[24] عمرو هشام، محمد سلمان، اصلاح النظام الضريبي في العراق كمدخل لاستقرار العوائد المالية، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد56، 2016، ص 248.
[25] وزارة المالية العراقية، مصدر سابق، ص 9.
[26] حسين جواد كاظم، مصدر سابق، ص 112.
[27] مصدر سابق، ص 16-15.

2- لا يجوز الاعتماد على ايرادات النفط لمواجهة نفقات جارية (نفقات لتسيير المرافق العامة) انما المفروض ان تخصص لزيادة التراكم الرأسمالي في مجال الانتاج المادي او في انتاج الخدمات او في مجال بناء الهياكل الارتكازية الاخرى كون هذه العوائد لا تمثل دخلاً بالمعنى المعروف لأنها غير قابلة للتجدد تلقائياً الى ما لا نهاية فهي جزء لا يتجدد من رأسمال المجتمع.

3- على الحكومة اعتماد الضرائب مصدراً رئيسياً لتمويل النفقات الجارية، ولا يمكن الاعتماد على الضرائب غير المباشرة التي تصلح للمجتمعات البدائية لكنها لا تحقق العدالة الاجتماعية المطلوبة في حين ان الضرائب المباشرة تصلح للمجتمعات التي وصلت الى درجة معينة من النضج وهي أكثر عدالة اذا كان الافراد يشعرون بأنها فريضة اجتماعية تستلزمها ضرورة قيام الدولة بخدمات تعود بالمنفعة على الجميع وان التهرب من دفعها يتنافى مع حق الامانة بشأنها شأن الامتناع عن دفع الدين المستحق، وان تهرب القادرين على الدفع معناه زيادة الاعباء نسبياً على الاخرين.

4- اهمية الارتقاء بالجهاز الاداري الضريبي في معاملة المواطنين ليكسب رضاهم وقناعتهم، وهذا بحد ذاته عامل مهم للادارة كي تتمكن من تأدية وتنفيذ السياسة المقررة لها بنجاح، إذ ان أية ادارة حكومية لا تستطيع تنفيذ خططها بفعالية ما لم تحظ بتعاون الجمهور، ومن جهة اخرى فأن الاخذ بمبادئ العدل والمساواة يخلق جيلاً متلاحماً يشعر بالمساواة والاخلاص والتضحية في العمل انطلاقاً من إيمانه بوجود جهاز حكومي يرعى مصالحه وحقوقه بشكل موضوعي هادف، كذلك لابد من وجود التزام سياسي قومي بتحسين و تطوير الادارة الضريبية في ظل الاقتصاد العالمي الذي يتسم بتزايد عولمته و تزايد تعقد وسائط الاتصال و اجهزة الكومبيوتر.

5- ضرورة العمل على ازالة اسباب التوتر بين المكلفين والجهاز الضريبي بما يؤدي الى خلق الثقة المتبادلة وتحقيق التعاون بينهما من جهة، ولكي تتغير عقلية الرأي العام الضريبية بحيث لا ترى بالجهاز الضريبي خصماً وانما إدارة ضرورية لكل مجتمع متحضر من جهة اخرى. فالعلاقة بين الممولين وجهاز ادارة الضرائب يجب ان لا تكون علاقة "عداء" بل العكس من ذلك حتى ترتكز على دعائم الثقة والتعاون والمسؤولية المشتركة في سبيل النفع العام. ومما لا ريب فيه ان بلوغ هذا الهدف ليس بالأمر السهل، ذلك ان عوامل انعدام الثقة ليست بسيطة او حديثة وانما هي على العكس حيث تتمثل بالتشابك والتعقيد نتيجة تراكمها عبر سنوات طويلة، و نشر الوعي الضريبي والثقافة الضريبية من خلال برامج توعوية خاصة بذلك، وتدعيم وسائل الاتصال مع المكلفين وعموم ابناء المجتمع من خلال تفعيل دور الاعلام الضريبي بمختلف أدواته لتبقى الضرائب صلة الفرد بالجماعة ووسيلة انتمائه اليها، وتبقى علة التحقق بوجود هذه الصلة، وطريقة قياس مستوى الانتماء هي التي تستوجب حسنات هذه أو مساوئ تلك. ويصبح التهرب الضريبي بعد الآن معياراً جديداً بعد ان كان المعيار العراقي الاخلاقي للتعامل مع الموضوع ضائعاً بسبب وجود معيار رسمي يجيز كل شيء.

6- تعديل القانون الضريبي العراقي: تتأثر هذه القوانين بالفكرة الاقتصادية او الاجتماعية التي تتبناها السلطة الحاكمة ويمكن ترجمتها الى اما الزيادة في فرض الضرائب او الغاء بعض الضرائب التي كانت موجودة ويشمل هذا الامر التشريع العراقي فهو بحاجة الى اعادة نظر خاصة مع التعديلات التي وضعتها سلطة الائتلاف المؤقتة (المنحلة) والتي اتت غير متوافقة مع التشريع العراقي ومتناقضة مع الكثير من النصوص سواء في القوانين الضريبية او التشريعات الاخرى الداعمة و المكملة او الدستور فقد وضعت على عجل و دون دراستها دراسة موسعة لغلق ما يمكن ان يعتبر ثغرة دستورية في المستقبل، او مبادئ متعارضة مع القوانين الموجودة فقد وضعت تعديلات تتبع نظرة قوات الاحتلال لوضع قواتها وحلفائها وربما نظرة قاصرة ومستعجلة وغير دقيقة لوضع العراق الاقتصادي وانفتاحه على العالم.

7- اعداد استراتيجية لتطوير النظام الضريبي في العراق تبعاً لحجم المعوقات وحجم الظروف المحيطة باقتصاد الدولة كي يتم تضخيم وتعزيز الايرادات الضريبية كرافد رئيس للموازنة العامة في سياق الظروف السياسية والاقتصادية والمالية التي يمر بها البلد، وينبغي ان تكون هذه الاستراتيجية محكمة قائمة على تعاون المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص والمواطن ايضا. ويمكن ان تتضمن تلك الاستراتيجية بعض الخطوط العريضة لعل أبرزها:

أ. اعادة حصر الاوعية الضريبية عبر انشاء قاعدة بيانات لكافة المكلفين بالضرائب وتحديد مصادر الدخول الخاضعة للضريبة بدقة لأجل مضاعفة الحصيلة الضريبية والحد من التهرب الضريبي القائم.

ب. إدخال نظم معلوماتية حديثة في الضرائب الكمركية تستخدم في التفتيش والرقابة على السلع الداخلة الى العراق، وفي كافة المنافذ الحدودية البحرية والبرية والجوية. وذلك من خلال الاستعانة بنظم الجباية الالكترونية والحد من اجتهاد العنصر البشري في عمليات التقييم والادخال وبالتالي التخلص من الفساد المالي والاداري.

ج. انشاء منظومة الدفع الالكتروني لمواكبة التطورات العلمية والتكنلوجية من جهة وتيسير جباية الضرائب وخفض تكاليفها من جهة اخرى.
د. تطوير مهارات الموظفين في الجهاز الضريبي وتوخي الدقة والحذر في اختيار الكوادر المتقدمة وفقاً لمعايير النزاهة والكفاءة والخبرة العملية، واعتماد نظام الحوافز لتشجيع العاملين في الجهاز الضريبي على بذل المزيد من الجهود في العمل والاخلاص والتميز والابتكار وقد تكون المكافآت المالية او الترقيات او الاجازات حوافز جيدة في هذا السياق.
ه. اعادة النظر بعدد من الضرائب القائمة كضريبة الدخل وضريبة العقار وضريبة المبيعات بالشكل الذي يزيد من غزارة الحصيلة الضريبية ويحقق العدالة والمساواة في نفس الوقت.
و. تشديد العقوبات القانونية بحق المتهربين من دفع الضريبة من خلال تشريع عقوبات جديدة وتعديل التشريعات القائمة، وإلزام الجهات المعنية بفرض العقوبات بعدم التهاون في تطبيقها بحق المخالفين.
ز. زيادة الشفافية وتبسيط القوانين الضريبية، فضلا على رفع مستوى الخدمات العامة لإعادة ثقة المواطن بالحكومة، واحياء العقد الاجتماعي بين الحكومة والمواطن من جديد.
ح. الاستعانة بالدراسات والبحوث التي تناولت النظام الضريبي العراقي بالتحليل والمعالجة، وهي عديدة ومتنوعة وغزيرة بالتوصيات الاجرائية الضامنة لتطوير اداء الجهاز الضريبي وتعظيم موارده المتنوعة.

الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات:

توصل الباحثان الى مجموعة من الاستنتاجات كما يأتي:

1-ان النظام الضريبي لا يسهم بتمويل القدر الكافي في الانفاق العام والناتج المحلي الاجمالي، ولا يوازى نموه المتزايد سنويا اذ ان العوائد النفطية تشكل النسبة الاكبر من اجمالي الايرادات العامة.

2-خضوع التشريع الضريبي المشار إليه سابقاً للمتنفذين سياسياً داخل وخارج السلطة مما يحد من فاعلية النظام الضريبي من الناحية الاقتصادية عامة والاجتماعية خاصة وخير مثال على ذلك الاعفاءات الضريبية الهائلة المقدرة في قانون ضريبة الدخل، الامر الذي يتطلب اعادة النظر فيها وتقليصها خصوصاً فيما يتعلق منها بالاعفاءات الاجتماعية، حيث تعددت الاعفاءات الضريبية في مختلف الضرائب وتنوع أسسها الى الحد الذي يقضي على أي أثر محتمل للتدرج المقرر في اسعار الضرائب.

3-يعاني النظام الضريبي العراقي من جملة من المشكلات والعوائق الإدارية والتشريعية والاقتصادية والاجتماعية وايضا عدم قدرته على توفير الإيرادات المالية اللازمة لمتطلبات الإنفاق العام، والنظام الضريبي العراقي كبقية الانظمة الضريبية في الدول النامية معقد وغير مرن ويصعب ادارته، وتعدد التعديلات الضريبية ادى الى زيادة تعقيد النظام الضريبي و الذي يؤدي الى زيادة التهرب الضريبي لا سيما عندما يكون للمكلف اكثر من نشاط.

4-عدم توفر الوعي الضريبي الكافي لدى المكلف وعدم علمه باهمية الضرائب ودورها في تحقيق الاهداف المالية والاجتماعية والسياسية فمصير الاموال التي يدفعها مجهول بنسبة له.

5-عدم كفاءة الادارة الضريبية واعتمادها اساليب وطرق متخلفة في تحديد الوعاء الضريبي وعدم قدرتها الى الوصول الى اغلب الاوعية يؤدي الى انخفاض الحصيلة الضريبية.

6- تعدد التعديلات الضريبية ادى الى زيادة تعقيد النظام الضريبي والذي يؤدي الى زيادة التهرب الضريبي لاسيما عندما يكون للمكلف اكثر من نشاط.

7-من المشاكل التي تواجه العمل الضريبي هو نظام حجز الاموال (تشابه الاسماء) عند اجراء عملية التحاسب الضريبي للمكلف بسبب عدم وجود معلومات دقيقة وتفصيلية حول الاسماء المحجوزة اموالهم.

8- عدم الاخذ بالضريبة العامة (الموحدة) على الدخل.

التوصيات:

مما سبق يلاحظ ان دور النظام الضريبي في العراق في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والمالية خاصة ليس بالمستوى المطلوب ولذلك خرج البحث بمجموعة من التوصيات لتطوير هذا النظام مستقبلا وهي كالاتي:

1- تنشيط القطاع الصناعي من خلال توفير بيئة استثمارية امنة وتوفير الحماية للصناعة المحلية من منافسة السلع المستوردة.
2- ضرورة الاخذ بمقترح الضريبة على (القيمة المضافة) في نطاق الضرائب غير المباشرة، والضرائب الخضراء، التي تفرض للحفاظ على البيئة كضريبة الكاربون والضريبة الصناعية وضريبة الضوضاء.
3- ضرورة وضع نظام جديد لادارة الضريبة يطبق على كل القوانين الضريبية مع مراعاة خصوصيه كل ضريبة، ومواكبة الادارة الضريبية للتطورات الحديثة المطبقة في العالم من خلال تعين كادر ضريبي ذو اختصاص مع وضع برامج تدريب للكادر لبناء قدراتهم والقيام بمهامهم بكفاءة.
4- ضرورة قيام المشرع الضريبي والجهات المسؤولة في وزارة المالية بالتركيز على تنمية الوعي الضريبي لدى المكلفين وذلك من خلال تفعيل دور قسم الاعلام في الهيئة العامة للضرائب من خلال القيام بحملات اعلانية واسعة لتعريف المكلف بأهمية الضرائب.
5- ضرورة ان تتسم التشريعات الضريبة بالاستقرار وان تجري التعديلات عند الحاجة حيث ان كثرة التعديلات تربك الفهم مما يزيد القانون غموضا.
6- ضرورة توجيه محاكم مختصة عن حجز الاموال المواطنين وان تكون معلومات المحجوزة اموالهم والمرسلة من قبلهم الى الوزرات الحكومية والتي يتم تثبيتها في نظام حجز الاموال بصورة دقيقة وتفصيله منعا لحدوث اي ارباك في العمل وتذمر المكلفين من هذه الحالة لكونها طرق قد يلجا اليها الموظفين كاحدى سبل الفساد الاداري.
7- ضرورة تنشيط القطاع الصناعي ليكون بالأمكان فرض ضريبة القيمة المضافة.

المصادر:

1- البطريق، يونس احمد، النظم الضريبية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2003.
2- ادم سميث، القيمة المضافة، دراسة مترجمة من قبل سالم ناجي، 2001.
3- حامد عبد المجيد دراز، المالية العامة مؤسسة الشباب الجامعية، 2000.
4- حسين جواد كاظم، فاعلية ضريبة الدخل في العراق في ظل الظروف الاقتصادية والاجتماعية للمدة 1980-1995، رسالة ماجستير مقدمة الى جامعة البصرة، كلية الادارة والاقتصاد، 2000.
5- حسين جواد، واقع السياسة الضريبية في العراق، ومتطلبات الإصلاح الضريبي، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى جامعة ألبصره، 2006.
6- دارز، حامد عبد المجيد، مبادئ المالية العامة، مركز الاسكندرية للكتاب، الاسكندرية، مصر، 2000.
7- دويدار، محمد، في نظرية الضريبة والنظام الضريبي مع قراءة خاصة للقانون الضريبي اللبناني، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، 1999.
8- عبد الغفور، حسام فايز احمد، "اثر العلاقة بين المكلف والادارة الضريبية في التحصيل والجباية، رسالة ماجستير جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2008.
9- علاء فريد عبد الأحد، المعيار المحاسبي الدولي 21 والقاعدة المحاسبية 21 رؤية للتحول (من التحاسب الضريبي الى المحاسبة الضريبي) مجلة دورية نصف سنوية تصدر عن كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، 2014.
10- علي طالب شهاب، النظام الضريبي في العراق (الواقع والتحديات)، بحث منشور، مجلة العلوم الاقتصادية، البصرة، 2011.
11- بحث عمرو هشام، محمد سلمان، اصلاح النظام الضريبي في العراق كمدخل لاستقرار العوائد المالية، المنشور في مجلة المستنصرية للدراسات العربية و الدولية، العدد 56، 2016.
12- محمد جليلاتي، النظام الضريبي السوري واتجاهات اصلاحه، جمعية العلوم الاقتصادية السورية.
13- محمود جمام ،النظام الضريبي واثره على التنمية الاقتصادية، اطروحة دكتوراه مقدمة الى جامعة محمود منتوري، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسير، 2009.
14- واكواك عبد السلام، فعالية النظام الضريبي في الجزائر، رسالة ماجستير، 2011.
15- وزارة المالية العراقية، الدائرة الاقتصادية، اسباب التهرب الضريبي بالعراق.

16- طلال محمد علي، هيثم علي محمد، المحاسبة و التحاسب الضريبي (الاساسيات و المفاهيم و التطبيقات)، دار الكتب والوثائق ، بغداد ، 2012.
17- الهيئة العامة للضرائب.
18- علاء حسين مونس العبودي، تحليل اتجاهات السياسة الضريبية في العراق ودورها في تحديد مسار الحصيلة الضريبية للسنوات (١٩٩٠ م - ٢٠١٠ م) (بحث تطبيقي في الهيئة العامة للضرائب)، مقدم إلى مجلس المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية - جامعة بغداد كجزء من متطلبات نيل شهادة الدبلوم العالي (المعادل للماجستير) في الضرائب، 2015.
19- رائد ناجي أحمد، المالية العامة والتشريع المالي، مطبعة العاتك ، القاهرة ، 2012.
20- فاطمه عبد جواد، ناجحه عباس علي، الاثار الاقتصادية للضرائب في العراق للمدة (1971-2005) (من وجهه نظر احصائية)، بحث مقدم المؤتمر العلمي الضريبي لوزارة المالية، 2006.
21- العزاوي واخرون، اثر الموازنة التقديرية على الحصيلة الضريبية الفعلية للفترة (2014 – 2016)، مجلة جامعة جيهان/ اربيل، العدد 2 (جزء c).
22- https://almadapaper.net/sub/02-328/p19.htm.

Reality of the tax system in Iraq and the possibility of development

Abstract:
The tax system represents the financial backbone of non-oil states because through it those countries achieve tax revenues that contribute to the societal development process through implementing tax laws to society, but in oil-producing countries such as Iraq, we find that the contribution of taxes in financing public expenditures represents only a weak percentage for their adoption The Iraqi tax system suffers from its shortcomings in achieving the financing of public expenditures. The percentage of the General Authority for Taxes revenues is estimated at (1% -8%) of total revenues, which negatively affected the Iraqi tax system, and the research was based on the main assumption that The identification of the problems facing the tax system in Iraq and the development of logical proposals to address them will lead to achieving the financial goal of the tax, and the research reached several conclusions, the most prominent of which is that the tax system does not contribute to sufficient financing in public spending, and the most prominent recommendations of the research were the necessity of developing a new tax administration system to be applied to All tax laws, taking into account the privacy of each tax.

……..
……
……..